أرقام

محمد شمس الدين
باحث في الدولية للمعلومات

اقتراع اللبنانيين المقيمين في الخارج: لماذا تراجعت أعداد الناخبين المسجّلين؟

انتهت في 20 تشرين الثاني الماضي مهلة تسجيل اللبنانيين غير المقيمين للاقتراع في الانتخابات النيابية المقررة في ايار 2026، وجاءت الارقام متراجعة بنسبة كبيرة عن الارقام التي سجلت في العام 2021 ما يحمل الكثير من الاسباب والدلالات والمؤشرات عن مزاج وخيارات اللبنانيين غير المقيمين

تكرس حق اللبنانيين غير المقيمين في الاقتراع للنواب بموجب القانون الرقم 2008/25 على ان يطبق في اول انتخابات تجري بعد انتخابات العام 2009 أي في العام 2013. لكنها لم تجر وتأجلت حتى العام 2018 حيث اقر قانون جديد هو القانون الرقم 44/ 2017 تاريخ 17 حزيران 2017، اذ نصت المادة 112 منه على "ان المقاعد المخصصة في مجلس النواب لغير المقيمين هي ستة تحدد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، موزعين كالتالي: ماروني – ارثوذكسي – كاثوليكي - سني – شيعي - درزي ، وبالتساوي بين القارات الست".

وتضمن نص المادة 114 ان المهلة المعطاة للتسجيل في الخارج يجب ان لا تتجاوز العشرين من تشرين الثاني من السنة التي تسبق موعد الانتخابات النيابية.

ونصت المادة 114"... على ان لا يقل عدد المسجلين في المركز الانتخابي الواحد عن 200 ناخب، وتضع اشارة تحول دون امكانهم الاقتراع في محل اقامتهم الاصلياضافة الى ذكر مكان التسجيل في الخارج".

ونصت المادة 118 انه "يجري الاقتراع في الخارج على اساس النظام النسبي ودائرة انتخابية واحدة قبل 15 يوما على الاكثر من الموعد المعين للانتخابات في لبنان، بواسطة اوراق مطبوعة سلفا تعتمدها الوزارة وممهورة بخاتمها....".

ونصت المادة 122 انه "يضاف ستة مقاعد لغير المقيمين الى عدد اعضاء مجلس النواب ليصبح 134 عضوا في الدورة الانتخابية التي سوف تلي الدورة الانتخابية الاولى التي ستجري وفق هذا القانون . في الدورة اللاحقة يخفض ستة مقاعد من عدد اعضاء مجلس النواب 128 من الطوائف نفسها التي خصصت لغير المقيمين في المادة 112 من هذا القانون، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير".

ونصت المادة 125 على انه "تلغى جميع النصوص المخالف ة لاحكام هذا القانون، لاسيما القانون رقم 25 تاريخ 8-10-2008، باستثناء احكام المواد المتعلقة بالانتخابات النيابية الفرعية في ما يخص الحالات التي يطبق فيها نظام الانتخاب الاكثري والانتخابات البلدية والاختيارية".

واستنادا الى المواد القانونية المذكورة فان اقتراع غير المقيمين سيكون لـ6 نواب في الانتخابات النيابية في العام 2022 وليس كما في العام 2018 حيث لا يمكن لغير المقيمين الاقتراع لان القانون الرقم 2017/44 الغى القانون الرقم 2008/25، وبالتالي فان اقتراع غير المقيمين في العام 2018 للنواب في دوائرهم كان نتيجة توافق سياسي ومن دون اي سند قانوني.

قبل الانتخابات النيابية في العام 2022 تم تعديل القانون وتعليق العمل بالمادة 112 وغيرها من المواد واعطاء غير المقيمين الحق في الاقتراع للنواب في دوائرهم كما حصل في العام 2018 انما بسند قانوني، على ان يعمل بالنواب الـ6 في انتخابات العام 2026. وكما حصل في العام 2021 سعت القوى التي استفادت من اقتراع غير المقيمين الى تعديل القانون، لكن هذه المحاولات لم تنجح الان لاسباب وظروف منها رفض رئيس مجلس النواب نبيه بري اي تعديل وبالتالي تكرس الحق بـ6 نواب في الخارج. لكن الحكومة احالت الى مجلس النواب مشروع قانون مستعجلا لتعليق

العمل بالمادة 112 من قانون انتخابات اعضاء مجلس النواب واعطاء غير المقيمين الحق في الاقتراع للنواب في دوائرهم وتمديد مهلة التسجيل حتى نهاية العام 2025 وتعليق العمل بالبطاقة الالكترونية. ولا يزال مصير هذا المشروع غير معروف.

اعداد غير المقيمين المسجلين

مع انتهاء مهلة التسجيل منتصف ليل الخميس 20 تشرين الثاني 2025 بلغ عدد الناخبين المسجلين غير المقيمين وفقا لوزارة الخارجية والمغتربين 151985 ناخبا (وهذا الرقم سوف ينخفض بعد احالته الى وزارة الداخلية والبلديات حيث تقوم الدوائر المختصة في المديرية العامة للاحوال الشخصية بالتثبت من ورود الاسم في السجل) مقارنة بـ244442 ناخبا في العام 2021 اي بتراجع مقداره 92457 ناخبا ونسبته 38%. ولم تتوفر لدينا حتى الان اعداد المسجلين وفقا للمذاهب، ولكنها وفقا للقارات الـ6 جاءت كما في الجدول رقم 1 التالي، حيث النسبة الاعلى في التراجع سجلت في قارة اسيا وبلغت 51%، والعدد الاكبر من المسجلين لا يزال في قارة اوروبا بالرغم من تراجعه بنسبة 25%. اما العدد الادنى من المسجلين فكان في قارة اميركا اللاتينية وبلغ 3288 ناخبا، وهو عدد متدن لنائب ما يطرح اكثر من سؤال حول اقتراع غير المقيمين خصوصا انه يطبق للمرة الاولى لـ6 نواب في الخارج.

	2021	2025	مقدار التراجع	نسبة التراجع
اوروبا	74882	56133	18749	%25
اسيا	61204	30147	31057	%51
اميركا الشمالية	59211	34969	24242	%41
اوستراليا	22668	11591	11077	%49
افريقيا	20127	15857	4270	%21
اميركا اللاتينية	6350	3288	3062	%48
المجموع	244442	151985	92457	%38

اسباب التراجع

قد تكمن اسباب كثيرة خلف هذا التراجع لايمكننا تحديدها بدقة لصعوبة استطلاع رأي غير المقيمين حول اسباب الاحجام عن التسجيل. فعدد اللبنانيين المقيمين في الخارج الذين يحق لهم الاقتراع (21 سنة واكثر) يقدر بنحو 1.1 مليون ناخب وكانت التوقعات تشير الى ان نحو 600 الف قد يتسجلون للاقتراع في الخارج وليس نحو 152 الفا اي ما يمثل نسبة 14% فقط.

من الاسباب:

-1 عدم الموافقة على حصر حقهم بـ6 نواب في الخارج، وتفضيلهم ان يكون حقهم في الاقتراع للنواب في دوائرهم في لبنان اما لاعتبارات سياسية او لاعتبارات انتخابية. وقد لا يعرفون النائب في الخارج لكنهم يعرفون النواب في لبنان.

-2 الرغبة في القدوم والاقتراع في لبنان حيث طلبت بعض الماكينات الحزبية من مناصريها عدم التسجيل في الخارج تمهيدا لنقلهم الى لبنان في ايار، وهذا قد يفسر التراجع الكبير في عدد الناخبين في قارة اسيا، اي الدول العربية القريبة من لبنان.

-3 تراجع الثقة بالطبقة السياسية كلها التي لم تعمل وفقا ما يراه اللبنانيون في الخارج لاصلاح الاوضاع في لبنان لاسيما الاقتصادية والمالية ومنها اعادة الودائع

-4 عدم وضوح القانون الذي ستجرى الانتخابات على اساسه: هل هو القانون الساري ام يتم تعديله؟

مهما يكن من امر فان الانتخابات النيابية المقبلة قد تكون الاهم في تاريخ الانتخابات النيابية العامة الـ16 التي شهدها لبنان منذ الاستقلال عام 1943 حتى اليوم. وقد تؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ لبنان في ظل اوضاع داخلية غير مستقرة وخلافات كبيرة حول القضايا الوطنية الاساسية، مترافقة مع اوضاع اقليمية تشهد تحولات كبيرة من اعادة تركيب دول المنطقة كما حصل بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى واتفاقية سايكس – بيكو.

فهل يدرك اللبنانيون اهمية مصالحهم ووطنهم ويغلبون الخيارات الوطنية في الانتخاب؟